المباحث النحوية في كتاب العدة لابن فرحون المدني (٧٦٩هـ) منصوبات الأسماء أنموذجًا

الباحثة : هيام عبد الله حرج
جامعة الأنبار – كلية الآداب

أ.د. علي حسين خضير
جامعة الأنبار – كلية الآداب

khudhair.udhair@uoanbar.edu.iq

الملخّص :

لا شك أن الدراسة التطبيقية للنحو في القرآن والسّنة والشعر، أمر في غاية الأهمية، وقد كثرت الدراسات في الشعر باعتباره ديوان العرب، وفي القرآن باعتباره كتاب الله ودستور المسلمين، أما الحديث فقد قلّ الأمر فيه عن القرآن والشعر، وها نحن بصدد دراسة كتاب لإعراب الحديث الشريف، وسنتعرض في بحثنا هذا لمنصوبات الأسماء في كتاب **العدة في إعراب العمدة** لابن فرحون، وقد شمل البحث دراسة منصوبات الأسماء النظرية في أحد عشر موضعًا ، وأُردف بالشواهد التطبيقية من كتاب العدة، وقد جُمعت الأراء فيه بين علماء النحو القدامى والمحدثين حتى يظهر في صورة مُلِمّة بالأراء النحوية التي كثرت وتكاثرت على الكلام، فالبحث دراسة نحوية جامعة بين النظري والتطبيقي حتى يسهل على القارئ الخوض في إعراب الحديث الذي تغافل عنه العلماء وأقلّوا منه أيما إقلال .

الكلمات المفتاحية : المباحث ، النحوية ، ابن فرحون ، المنصوبات .

Abstract:

There is no doubt that the study of the applied grammar of Quran and Sunnah and poetry, is very important. There have been many studies in poetry as the Arabs Court, and in Quran as the book of God and the Constitution of Muslims, but the hadeeth has been less compared to Koran and poetry.

Here we are studying a book of (Aerab Alhadith Alsharifi), In this research we will review the Accusative case of names in book (Al Adah fi Aerab Al-Aumdah) by Ibn Farahon. The research included studying the Accusative of theoretical names in eleven accusatives and mentioned this in the applied evidence from the book of (Al Adah fi Aerab Al-Aumdah).

The views were brought together by ancient and modern Arab grammarians to appear in a form familiar with the grammatical views that abounded and multiplied to speech. The research is a syntactic study preventive between theoretical and applied so that it is easier for the reader to delve into the expression of Hadeeth which scientists overlooked it.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل من آياته اختلاف الألسنة والألوان، والصلاة والسلام على أفصح الخلق وأفضلهم سيدنا محمد الذي أكرمه الله تعالى بالحكمة والبيان، وعلى آله وأصحابه الذين تفقهوا في الدين بتفقههم بلغة القرآن...أما بعد فلقد اهتم علماء العربية منذ العهد الأول بتقعيد العلوم بالنحو لأنه كما قالوا "النحو في الكلام، كالملح في الطعام"، فكما أن الطعام لا يصلح إلا بالملح، فكذلك الكلام لا يصلح إلا بالنحو، ولقد

شرع العلماء في إعراب القرآن والحديث والشعر، لتحسين النطق بها، وتثبيت الفصاحة على الألسن، وكثر إعراب القرآن؛ لأنه كتاب المسلمين الأول، وكذلك الشعر لأنه منتهى علم العرب، ولكن على كثرة حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم- إلا أن إعراب الحديث قد قل، وهذا سبب تأليف الكتاب العدة في إعراب العمدة الذي نتعرض لدراسته، وسنقتصر على الأسماء المنصوبة وبيان إشارة صاحب العدة لها في كتابه.

وهي أحد عشر اسمًا على النحو الآتي :

النداء :

النداء عند البصريين ومن وافقهم منصوب لفظًا أو محلًا؛ لأنه مفعول به، وفعله لازم الإضمار دلَّ عليه حرف النداء، وسد مسده، وهذا مذهب سيبويه [١] والجمهور؛ فحرف النداء سد مسد الفعل في اللفظ فقط دون العمل، أما العمل فللفعل المضمر[٢] فالعامل في نصب المنادى فعل محذوف، لا يظهر، وتقديره أدعو أو أنادي، وقد سد مسد حرف النداء[٣]. وفي إضماره يقول ابن جني: "لو تجشّم إظهاره فقيل: أدعو زيدًا وأنادي زيدًا، لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب"[٤]. فإظهار الفعل ينقل النداء من الأنشاء إلى الخبر، ويخرج به عن الغاية التي وضع لها.أما المبرد وابن جني فقالا: إن ناصب المنادى هو حرف النداء، قال المبرد: "إن المنـادى منصوب ب (يا) لأنها تنوب عن الفعل[٥].

وقال ابن جني: "إعملوا (يا) في الاسم الصريح وهي حرف، و(يا) لها خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف، وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على المنادى، وحالها في ذلك حال أدعو وأنادي في كون كلّ واحد منهما هو العامل في المفعول"[٦].

وذكر السيوطي آراء النحاة في ناصب المنادى في الهمع، وهي:

١- أنه منصوب بفعل لازم الإضمار يقدر ب أنادي أو أدعو.

٢- أن الناصب معنوي وهو القصد.

٣- أن الناصب حرف النداء.

٤- أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، ك (أفّ) بمعنى أتضجر، وليس ثم فعل مقدر.

٥- إن حروف النداء أفعال.

٦- النداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهو النداء بصفة، نحو: يا فاسقُ، ويا فاضلُ؛ لاحتمال الصدق والكذب [٧].

والناظر في هذه الآراء يرى تشدد النحاة في تقدير العامل في نصب المنادى، فالمهم عندهم تعليل النصب بأي طريقة ليكون المنادى مفعولًا به.

يرى النحاة أن حرف النداء ينوب عن الفعل وهو محذوف، لأنه يعتمد على قوة القرائن، ففي حذف حرف النداء ، ويعلل سيبويه حذف الفعل العامل بكثرة الاستعمال، فصارت أداة النداء بدلًا من اللفظ بالفعل، فحذف أدعو لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنّك تريده(٨).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن الغرض من حذف حرف النداء الفراغ بسرعة الوصول إلى المقصود، فقد يقتضي المقام ذكر المنادى رأسًا وعدم إضاعة أي وقت في ذكر حرف النداء لئلا تفوت الفرصة(٩).

ويذهب إبراهيم حسن، إلى أن الغرض من حرف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو، وهي نائبة عن أدعو تخفيفًا واختصارًا، فكان حّقها أن تذكر دائمًا في اللفظ، حتى لا يؤدي حذفها إلى إجحاف بحذف الفعل وما ناب عنه معًا، فيكون كالجمع في الحذف بين العوض والمعوض منه، أو يكون اختصارًا للمختصر. بيد أن العرب حذفوا الحرف أحيانًا في اللفظ اعتمادًا على قوة القرائن الدالة عليه التي يصير بها كالملفوظ به تمامًا(١٠). وفي حذف الفعل قال ابن هشام: "ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرًا، أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين. أحدهما: دلالة قرينة الحال والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها"(١١) وهو يقصد بقوله: الضرورة، دواعي الاستعمال اللغوي في البيئة اللغوية.

وقال السيوطي: وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء وإظهار الفعل يوهم الإخبار وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء. ويقدر ب أنادي أو أدعو إنشاء، هذا مذهب الجمهور(١٢). مما سبق نرى أن النحاة قالوا بوجود فعل محذوف نصب المنادى، ولا يجوز إظهار هذا الفعل. وهذا الفعل المضمر هو القسم الثالث من أقسام المحذوفات عند ابن مضاء، يقول: هو مضمر إذا ظهر، تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي. وهذا إذا ظهر تَغَير المعنى وصار النداء خبرا (١٣) . **وقد أشار ابن فرحون إلى النداء في مواضع عده منها :**

في قوله يا رسول الله الياء حرف نداء ورسول الله منادى مضاف(١٤).

قوله يا أيها الأمير منادى محذوف حرف النداء وذلك سائغ إلا مع اسم الجنس والاشارة والمندوب واسم الله تعالى (١٥). قوله يا معشر الشباب معشر منادى مضاف والمنادى المضاف والمطول والنكرة غير المقصودة منصوبات بتقدير ادعو (١٦). وقوله اللهم منزل الكتاب، منزل الكتاب منادى مضاف لا يصح عند الجمهور أن يكون صفة (١٧).

الاختصاص :

الاختصاص: اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه (١٨). قُصد تخصيصه بحكم ضمير قبله(١٩). ويكون بقصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخص محذوفًا وجوبًا، وهو على

خلاف مقتضى الظاهر لأنه خبر بلفظ النداء[٢٠].

ولا يجوز أن يتقدم المنصوب على الاختصاص على الضمير، وإنّما يكون الضمير حشواً بينه وبين ما نسب إليه أو أخيرًا[٢١] أي أنّه لا يكون في بداية السياق الكلامي، ولا في نهايته، بل إن التداول الاستعمالي له يوجب أن يكون حشواً في وسط الكلام أو خلاله.

والاختصاص اصطلاحًا على قسمين:

الأول: المحمول على المنادى شكلًا وتركيبًا، نحو: اللهم أغفر لنا أيتها العصابةُ.

الثاني: ما لم يكن محمولًا على النداء ولا منقولًا عنه، وهو المحمول على المفعول مباشرة، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف[٢٢]. ومن بواعث الاختصاص الفخر والتواضع والبيان، ويكون ذلك بتحويل الأسلوب، قال سيبويه: "زعم الخليل أن الاختصاص نصب على أنّك لم ترد أن تُحدث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما. وهذا أشبه بقوله: إنّا بني فلان نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكّنه ذكر ذلك افتخارًا"[٢٣].

ويشبه الاختصاص النداء لفظاً، ويخالفه في ثلاثة أوجه:

١- أنّه لا يستعمل معه حرف نداء، لا لفظاً ولا تقديرًا.

٢- أنّه لا بد أن يسبقه شيء، فلا يقع في أول الكلام.

٣- أن تصاحبه الألف واللام[٢٤].

والشرط الأخير يخص النداء، لوجود لفظ أي أو أية فيها، وإنّما هما من الناحية الصوتية كلمة لفظية جيء بهما للتوصل إلى مناداة ما فيه الألف واللام . ويذهب الزمخشري مذهب سيبويه في الاختصاص؛ فهو يجري على طريقة النداء، وهو منصوب بفعل لازم إضماره، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، جعلوا "أيا" مع صفته دليلًا على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم، وكأّنهم قالوا: أما أنا فأفعل كذا متخصصًا بذلك من الرجال، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، وأغفر لنا مخصوصين من بين العصائب[٢٥] . فالاختصاص جار مجرى النداء وليس نداء، فنحن في النداء نخص مخاطبًا فنقول: يا زيد، وكذلك الاختصاص، فالمقصود به معين ومحدد، والمعرف بالألف واللام ليس منقولًا عن النداء، فقد أجري على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء، كما قال سيبويه.

وقد أشار ابن فرحون إلى الاختصاص في موضع واحد:

في قوله أيها النبي: أيها مرفوع على الاختصاص والاسم في الاختصاص معمول لأخص واختير الحذف في باب أيها وأيتها قوله فتحصل من هذا ان أي وأيه مضمومة اللفظ في باب الاختصاص منصوبه المحل بأخص المقدر[٢٦] .

الاغراء والتحذير :

الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه(٢٧). من صلة الرحم وحفظ العهد ونحوهما(٢٨)

وأما التحذير فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه(٢٩). أو ما جرى مجراه(٣٠).

والاسم المغرى به والمحذر منه منصوبان، وناصبهما وفقًا لرأي النحاة فعل مضمر يقدرونه بالذم في الإغراء، واحذر في التحذير، يقول سيبويه:" هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. أما النهي فهو التحذير كقولك: الأسد، والجدار الجدار، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل أو يقرب الأسد"(٣١).

وقال في باب آخر:" هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، ومنه باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إن كنت تحذر: أياك، كأنّك قلت: أياك نحو أياك باعد"(٣٢) فالناصب هو فعل مضمر متروك إظهاره، فالفعل لا يجوز أن يظهر في أغلب صور الإغراء والتحذير، وجاز أن يظهر إذا لم يكرر الاسم المغرى به أو المحذر منه أو يعطف.

وقد أشار ابن فرحون إلى موضوع الاغراء في مواطن عدة منها:

في قوله سنة محمد صلى الله عليه وسلم هو مرفوع أي : هذِه سنة محمد أو يكون منصوبًا بتقدير إلزموا سنة محمد فيكون من باب الإغراء (٣٣) .

قوله فعليه بالصوم أنه إغراء للغائب وفيه خلاف وقوله متى قيل هو من باب الإغراء فإعرابه كإعراب عليكم انفسكم (٣٤). وقوله فعليه خلاصة في مقالة ولو نصب خلاصة لجاز على شذوذه ويكون من باب الاغراء (٣٥).

الحال :

أطلق النحويون على ما به بيان هيئة الصاحب وقت قيامه بالحدث اسم الحال(٣٦)، يقول ابن جني: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى(٣٧) وقد شاع على الألسنة أن الحال وصف فضلة منتصب، وأصل ذلك قول ابن مالك(٣٨).

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

والمرتد بالفضلة بينه ابن هشام بعد أن عرف الحال فقال عن الحال: "هو وصف فضلة يقع على جواب كيف ك "ضربت اللص مكتوفًا، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه"(٣٩). ويكشف ابن يعيش سر تسميتهم له بالحال بقوله: "وإنما سمي حالًا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا

لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما يأتي من الأفعال، إذ الحال هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل"(٤٠).

وقد أشار ابن فرحون في مواضع متعددة إلى الحال في كتابه العدة في إعراب العمدة:

قوله (لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ) في القوم هي حال مؤكدة أو صفة مؤكدة(٤١) وفي قوله رجلًا معتزلًا يجوز أن يكون حالًا من رجل على رأي من يجيز الحال من النكرة (٤٢) فوجد لها ريحًا في لها يتعلق بصفة ريح فانتصب على الحال(٤٣) وفي قوله قام جملة في محل حال من النبي وقع الحال فعل ماضي (٤٤) وفي قوله على كتاب الله هي محل حال من الفرائض (٤٥).

التمييز :

تلمس النحويون وجه الشبه بين التمييز والمفعول، لأنه منصوب وكلُّ منصوب لابد أن يكون مما تفضي إليه دلالة الفتحة وهي المفعولية، ولذا فإننا نجد أن سيبويه يسمي التمييز مفعولًا، قال: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوةَ غيره مما تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأْتُ ماء وفقأت شحماً، ولا نقول: امتلأْتُه ولا فقأْتُه"(٤٦).

فوجه الشبه كما يرى سيبويه بين المفعول والتمييز هو عمل الفعل فيهما، فالفعل تعدى إلى المفعول به وعمل به كما تعدى في التمييز إلا إنّه لم يقَو قوة غير ه. وهو شبه يستند إلى الشكل الذي يجمع بينهما انطلاقاً من فكرة العامل، لا من جهة الدلالة على علاقة المفعولية.

وقال النحاة أيضا يكون موقع التمييز أخرًا كما أن المفعول كذلك، فإنّه فضلة أي بعد استقلال الكلام بفاعله، ولذلك وجب أن يكون منصوبًا(٤٧).

وقد نفسر كلمة فضلةَ ب زائد وهذا ما قاله الزمخشري في تفسيره نصب التمييز، إذ قال: أُلْحِقَ التمييز بالمفاعيل لأنه زائد في الكلام كالمفعول(٤٨).

والتمييز شاهد على حيرة النّحويين واختلافهم في تفسير ظاهرة النصب فيه، فبعد أن استقروا على القول بأن كلَّ منصوب لا بد له من ناصب، وواجههم قول القائل: عندي عشرون درهمًا. وجدوا أن درهمًا منصوب وليس له ناصب، لا مذكور ولا محذوف، فالظرف لا يعمل، والمبتدأ الذي هو عدد جامد لا يعمل أيضًا، والجملة لا تحتمل تقدير عامل محذوف، لأن المعنى لا يقتضي مثل هذا التقدير(٤٩).

فالذي أوقع النحاة في هذه الحيرة بحثهم عن العامل، فكلّ معمول لا بد له من عامل، وقالوا: عرض حادثٌ لا بد له من محدث. وأثر لا بد له من مؤثّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكّلم محدثَ هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا، وعلّة موجبة(٥٠) .

وقد أشار ابن فرحون إلى التمييز في مواضع معينه منها:

في قوله هو أوفى منك شعراً والشعر تمييز والعامل فيه أوفى [٥١] قوله أكثرنا ظلًا هنا تمييز وهنا فصل التمييز بين المبتدأ والخبر [٥٢] في قوله أطعم ستة تمييز ستة فحذف أي ستة مساكين[٥٣] قوله كنا أكثر الأنصار حقلًا، فحقلا تمييز [٥٤] وقوله أنا ابن أربع عشرة سنة منصوب على التمييز [٥٥].

الاستثناء :

ورد مصطلح الاستثناء عند كثير من النحاة بعد سيبويه كالفراء والأخفش والمبرد يقول المبرد: هذا باب الاستثناء، والاستثناء على وجهين: أن يكون الكلام محمولًا على ما كان عليه بل دخل الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيد، ومررت بزيد، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها، وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت: جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيد نفيت المجيء كله إلا مجيئه وكذلك جميع ما ذكرنا.

والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولًا، ثم تأتي بالمستثنى بعد، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على المستثنى، ذلك قولك: جاءني القوم إلا زيدًا[٥٦]،وظل المصطلح كذلك حتى وصل إلينا. وهناك بعض النحاة درسوه تحت عنوان" المستثنى" ولم يفرقوا في الدلالة بينه وبين الاستثناء لأهميته في الجملة، فهذا ابن السراج يقول: " المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد الاستثناء الفعل عن الفاعل، فلو جاز أن نذكر " زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حروف الاستثناء وما كان إلا نصبًا لكان لا معنى لذلك إلا يتوسط شيء آخر، فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء"[٥٧].

ولا يكون الاستثناء إلا بأدوات وهي على أنواع أسماء وأفعال ظهر ذلك في كتاب سيبويه إذ بدأ بأم الباب (إلا) وحمل بقية الأدوات عليها، حيث يقول: "فحرف الاستثناء (إلا) ، وما جاء من الاستثناء فيه معنى إلا، فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا..." [٥٨].

وقد اختلف النحاة في تسمية هذه الأدوات فمنهم من سماها حرفًا ومنهم من سماها أدوات وآخرون سموها آلات وصيغًا ووسائط، لكن تبقى دلالتها واحدة وهي: إخراج الاسم الواقع بعدها من الحكم الواقع على الاسم قبلها، إذ أن أول ظهور تسمية "حروف الاستثناء" كان عند سيبويه، إذ كانت هذه التسمية تشمل كل أنواع الأدوات إلا أنه عند تفصيله القول فيها أعطى كل أداة مسمى، وقد اتبعه كثير من النحاة أمثال الفراء والمبرد وابن السراج ،ومنهم من سماها "أدوات الاستثناء" كثعلب أبو العباس احمد بن يحيى في مجالس ثعلب[٥٩]،والهروي علي بن محمد النحوي في الأزهية في علم الحروف [٦٠] وابن الصائغ شمس الدين في اللمحة في شرح الملحة[٦١] وبعضهم سماها "صيغ الاستثناء "،ومثال ذلك القرافي حين قال: "قول ذو صيغ مخصوصة"[٦٢].

أما الزركشي فقد استعمل مصطلح "وسائط" وقصد أداوت الاستثناء يقول "الحكم بإخراج الثاني من حكم الأول بواسطة موضوعه لذلك (٦٣).

وقد أشار ابن فرحون إلى الاستثناء في مواطن عدة منها:

قوله وللبخاري إلا الفرائض منصوب بالاستثناء (٦٤).

وفي قوله إلا رجلًا الاستثناء منقطع(٦٥).

في قوله غير النبي صل الله عليه وسلم وغير نصب على الاستثناء وهو الأصل(٦٦).

المفعول به :

يصدق معنى المفعول عند الجواري على المفعول به دون سواه من المفاعيل، يقول: ذهب النحاة في النصب عموماً إلى أنّه علم المفعولية، ومعنى المفعولية هو التأثر بالفعل، والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، ولو طبق هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة لوجدناه يصدق على ما يسمى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير(٦٧).

ويعد نائب الفاعل من المرفوعات، مع أنّهم قديماً عدوه مفعولاً به، قال أبو حيان: "فالمفعول به منصوب إذا لم يبن لما لم يسم فاعله"(٦٨). والمفعول به نوعان: قياسي وسماعي. ويأتي القياسي مع الأفعال المتعدية، فيرتبط المفعول به مع الفعل المتعدي، ولا يتم معنى هذا الفعل إلا مع المفعول به. ويكون العامل فيه ظاهراً، وهو واحد من العوامل التي ذكرها ابن عصفور في المقرب. (٦٩).

وأما النوع الثاني فهو المفعول السماعي، وهي المفعولات التي حذف العامل فيها وجوبًا، وهي أسماء منصوبة قيلت في سياقات معينة وأغلبها جاءت في الأمثال. وقد لجأ النحاة إلى تقدير أفعال لتحقيق عناصر الإسناد وتفسير الحركة الإعرابية، وهذا ما تراه في كثير من الأقوال. فحاول النحاة تسويغ الحركة الإعرابية وهي الفتحة هنا، فأعربوا أسماء كثيرة مفعولًا به لأنها تنتهي بالفتحة.

وقد أشار ابن فرحون إلى المفعول به في مواطن عدة منها:

في قوله وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل (يديه) مفعول ليغسل وعلامة نصبه الياء لأنه ثنية يد وهو منقوص غير مقيس(٧٠) ، وفي قوله وضع رسول الله وضوء الجنابة مفعول به (٧١) ،في قوله ثلاثًا وثلاثين مفعول به لأن الفعل يسلط عليه(٧٢)، وقولهم جاء منكم يوم الجمعة هنا مفعول به لأنها يجمع الناس لها (٧٣).

المفعول معه :

المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع، المضمن معنى المفعول به(٧٤).

ومن أبرز الإشكالات التي تعترض النحاة في المفعول معه مسألة العطف والمصاحبة، بمعنى: متى يعرب الاسم التالي للواو معطوفاً على الاسم الذي قبله ومتى يعرب مفعولًا معه؟

وقد بين الرماني الواو العاطفة والواو غير العاطفة، فالواو تكون عاطفة جامعة كقولك: قام زيد وعمرو. فيحتمل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوما معًا في وقت واحد، ويجوز أن تكون جامعة غير عاطفة نحو قولك: استوى الماء والخشبةَ، أي مع الخشبة، فحذفت مع وجيء بالواو، فأوصلت الفعل إلى ما بعدها وهو الذي يسمى المفعول معه(٧٥).

فالمشترك بين واو العطف وواو المعية الجمع بين الاسمين السابق واللاحق لها مع اختلاف في المعنى. فالاسم بعد واو العطف يشترك مع الاسم الذي قبلها في الفعل. في حين لا يكون هذا مع واو المعية.

ويربط ابن جني بين واو المعية وواو العطف، يقول: أما الواو مع المفعول معه في نحو: " قمت وزيدٍ " فجارية هنا مجرى حروف العطف. والدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى " مع " إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت. ألا ترى أنّك إذا قلت: قمت وزيدًا، أي: مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه: قمت وزيد، فتعطف زيدًا على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول: " وفصيلُها" فترفع على العطف(٧٦).

ويذهب ابن جني مذهب الكوفيين في هذا الرأي؛ لأنهم ذهبوا إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو " قمت وزيد " في حين ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنّه يجوز العطف من غير قبح(٧٧). ومع القول بجواز العطف في هذه المسألة إلا أن للمعنى أثرًا كبيرًا في العطف أو المصاحبة، فالعكبري قال بوجوب النصب في الحديث النبوي " بعثت أنا والساعة "، فالواو فيه بمعنى مع، والمراد به المقارنة، ولو رفع لفسد المعنى، لأن تقديره يكون بعثت أنا وبعثت الساعة وهذا فاسد في المعنى؛ إذ لا يقال بعثت الساعة ولا في الوقوع(٧٨).

وقد أشار ابن فرحون إلى موضوع المفعول معه في مواطن عدة ومنها:

في قوله كنت أغتسل أنا يجوز في أنا النصب على أنه مفعول معه أي مع رسول الله صل الله عليه وسلم(٧٩) وقوله وصففت أنا واليتيم وراءه ويجوز نصب اليتيم على أنه مفعول معه (٨٠) وقوله وأسامة يجوز فيه النصب على أنه مفعول معه (٨١) وفي قوله أنا وخالد فخالد مفعول معه(٨٢).

المفعول المطلق :

قال الوراق: "اعلم أن المصدر ينصب لأنه مفعول، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربتُ ضربًا، فقيل لك: ما فعلت؟ فقلت: أحدثت ضربًا. فقد بان لك أن المصدر مفعول، فلهذا انتصب"(٨٣).

فابن الوراق بين علّة نصب المصدر؛ فهو عنده مفعول بتقدير: أحدثت، وبهذا التقدير يسوغ النصب.

وقد عاب إبراهيم مصطفى على النحاة اهتمامهم بالعامل، وأنهم أخذوا يبحثون عنه، فإن لم يجدوه ظاهراً قدروه. يقول: أساس بحث النحاة في الإعراب أنّه أثر جلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنّما تجيء تبعًا لعامل في الجملة، وإن لم يكن مذكورًا ملفوظًا فهو مقدر ملحوظ، وأطالوا في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية عندهم في النحو كله(٨٤).

وعلى رأي القدماء، ومنهم ابن الوراق فالمصدر مفعول، أما تسمية المطلق، فلأنه غير مقيد بشيء كسائر المفعولات، كقيد المفعول به بالباء والمفعول فيه بفي والمفعول له باللام والمفعول معه بمع(٨٥). ولهذا يرى المخزومي أن الجدير بأن يسمى المفعول من بين المفعولات إنما هو ما سمي بالمفعول المطلق، لأنه هو الحدث الذي يحدثه الفاعل، أما غيره فليس جديرًا بهذه التسمية ولكنها اصطلاح، ويرى أن لا مانع من أن نصطلح على التسمية ما يتعدى إليه فعل الفاعل بالمفعول. أما الموضوعات الأخرى فمتعلقات الفعل يتعلقن به تعلقاً يراد به توكيده أو تعليله أو بيان مكان إحداثه أو زمانه وهن جميعاً منصوبات، لأنهن خارجات عن الإسناد والتفريق بينهن ينبغي أن يقوم على أساس من إدراك ما لهن من وظائف(٨٦).

ونرى تأثر المخزومي بإبراهيم مصطفى في نصب المفاعيل، فهن جميعًا منصوبات لأنهن خارجات عن الإسناد. ويخالف الجواري هذا الرأي، إذ يقول: "قال: النحاة في المصدر المنصوب توكيدًا لفعله أو بيانًا له أو وصفًا أنه مفعول مطلق، وزعموا أنه هو مفعول الفعل حقيقة. وهو في الحق ليس بمفعول، لأنه لم يقع عليه فعل الفاعل وليس بمطلق. لأنه لا يقابله مفعول مقيد، وإنما يستحق صفة الإطلاق ما يسمى بالمفعول به، لأنه مطلق من قيد معاني حروف الخفض أو الجر. ولأنه وحده المفعول، كما يرى نحاة الكوفة"(٨٧).

والنحاة يحاولون دائمًا تقدير المحذوف، يقول أبو حيان: "يحذف عامل المصدر وجوبًا لكونه بدلًا من اللفظ بالفعل، من المصادر التي تستعمل في الدعاء للإنسان أو عليه، فإن كان لهذه المصادر فعل، انتصبت به، وإن لم يكن لها فعل، قدر من معناه، فمن المتعدي سقيًا ورعيًا في الدعاء وكذا مرحبًا وأهلًا وسهلًا، أي سقاك الله ورعاك ورحبت بلادك وأهلت وسهلت. وتحتمل هذه الثلاثة. إضمار المصادفة ومن اللازم في الدعاء عليه: بعدًا وسحقًا وتعسًا ونكسًا وبؤسًا(٨٨).

ومما ليس له فعل من لفظه ذفرًا أي نتنا وأفةً وتفةً وكذلك قذرا. والأفُّ: وسخ الأذن والتفة: وسخ الأظفار(٨٩).

وقد أشار ابن فرحون إلى المفعول المطلق في مواطن عديدة منها:

في قوله ثلاثًا مصدر لأنه عدد وعدد المصدر مصدر أي ثلاث مرات أو ثلاث غسلات(٩٠) وفي قوله ضعفا مصدر بمعنى المضاعفة كالعطاء بمعنى الإعطاء (٩١) ، وفي قوله طالما مصدر (٩٢) وقوله نظرة مصدر مؤكد يفيد وحدة العدد (٩٣).

المفعول فيه :

قرر النحاة أن ظرفي المكان والزمان مفعول فيه، وسميت بذلك لأن الأفعال تقع فيها وتحّلها ولا تؤثر فيها (في) كالأناء، والذي يطلق عليه الظرف عند النحويين ما حسن فيه إظهار (في) وليست في لفظه؛ لأن الحرف الموضوع لمعنى الظرفية (في)، فإن لم تكن، ودلّ الاسم عليها صار مسمى بها(٩٤)، فالظرف منصوب عندهم على معنى حرف الجر الذي هو (في)، وإذا ظهر وعمل الجر لم يسموه ظرفًا، وكان اسمًا بمنزلة سائر الأسماء المجرورة(٩٥) فحكم الظرف النصب لفظًا أو محلًا، والعامل فيه هو المتعّلق الذي يتعّلق به(٩٦). والاسم قد لا يكون ذُكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيدٍ في ضربت زيدًا(٩٧) ؛ ولأن الظرف يأتي في الغالب منصوبًا، وضعه النحاة تحت ما تفضي إليه دلالة الفتحة وهي المفعولية، وبما أن الفعل وقع في زمان الفعل أو مكانه سموه مفعولًا فيه، لأن معنى المفعولية التأثر بالفعل.

ويرى الجواري أن النحاة تكّلفوا الجهد في توجيه المسائل حتى يجعلوا كلّ اسم من الأسماء المنصوبة مفعولًا للفعل على طريقة ما، فمن ينظر في كتبهم يدرك أن هذا المفهوم للمفعولية لا يمكن أن ينطبق على هذه الأسماء انطباقًا حقيقيًا، ولا سيما حين يفتقد الفعل من الكلام فيتكلّفون لتقديره وتأويل عمله بالغ التكلّف(٩٨)، والذي دفعهم إلى هذا هو الناحية الشكلية التي تنطلق من نظرتهم إلى الفتحة.

ظرفا الزمان والمكان من المنصوبات، والنصب عند النحاة علامة المفعولية، قال المبرد: اعلم أنّه لا ينتصب شيء إلا على أنّه مفعول. أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى، فإن قلت: سرتُ يوم الجمعة، وجلستُ مكان زيد، فإنّما فعلت السير والجلوس في هذا الزمان وهذا المكان. فالزمان والمكان مفعول فيهما، وفي قولك: ضربت زيداً يوم الجمعة في الدار، فأنت لم تصنع بالدار واليوم شيئًا. ولكن لو قلت: هدمتُ الدار وبنيتُ الدار لكانت مفعوله بمنزلة زيد، لأنك فعلت فعلاً أوصلته إليها(٩٩).

فالمفعول فيه: ما يدل على زمان وقوع الحدث أو مكانه، فالفعل يقع فيه. وبحث النحاة عن عامل النصب في المفعول فيه، فهو منصوب وكلُّ منصوب لا بد له من ناصب، ولهذا قالوا: منصوب بالفعل أو معناه. يقول المبرد:" اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء. فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول. فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنّه مفعول فيه. فأما ما يكون في معنى الفعل فينتصب به نحو قولك: الملك لك يوم الجمعة، لأن معناه تمّلك، وزيد في الدار يومنا هذا، لأن معناه الاستقرار، وزيد صديقُ عبد الله اليوم، لأن معناه يؤاخيه في هذا اليوم"(١٠٠).

والنحاة إن لم يجدوا فعلاً يكون عاملًا للنصب في الظرف، قدروه، أو حاولوا البحث عن عامل غيره، فقالوا: معنى الفعل. فنرى المبرد يقدر الناصب معنى الفعل الذي لم يذكر في الجملة، فنصب يوم الجمعة في قولك: الملك لك يوم الجمعة بمعنى تمّلك . وهذا الرأي يراه أبو جناح مضحكًا، لأن النحاة حاولوا البحث عن العامل، وحينما لم يجدوا، احتالوا بما يضحك، فقالوا:إن الظروف تعمل بها روائح الأفعال (١٠١). والزمخشري يقول:

إن الظرف منصوب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك: متى سرت؟ يوم الجمعة. أي سرتُ يوم الجمعة(١٠٢).

ويضمر عامل النصب على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول: اليوم سرتُ فيه. وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله؟، مقدرًا: أسرت وأنطلق عبد الله يوم الجمعة(١٠٣). والعامل في هذه الحالة ممتنع الإظهار(١٠٤).

وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ. نحو: "زيد أمامك، وعمرو وراءك". وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدر. والتقدير: زيد أمامك زيد استقر أمامك. ورأي ثالث منسوب لثعلب يرى فيه أن الظرف ينتصب لأنه الأصل في قولك: "أمامك زيد " حلّ أمامك. فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفي بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل(١٠٥).

وأما البصريون فقد لجأوا إلى التقدير لتسويغ النصب ويظهر رأيهم بالآتي :

زيد أمامك، التقدير زيد استقُّر أمامك مبتدأ عامل مقدر/خبر المبتدأ معمول مفعول فيه يحقّق هذا التقدير عند البصريين أمران: أولهما: تسويغ النصب في أمامك، وثانيهما: تحقيق عناصر الإسناد في الجملة. فعند تقدير استقّر استوفت الجملة ركنيها المسند والمسند إليه، ونصب هذا الفعل المفعول فيه.

ولعلّ رأي البصريين في تقدير فعل أقرب إلى منطق اللغة من رأي ثعلب، الذي قال فيه: إن الأصل في قولك أمامك زيد. حلّ أمامك. فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل.

الخاتمة :

بعد الانتهاء من هذا البحث توصلت إلى أمور أحسبها على جانب من الأهمية ، من أهمها :

- أن النداء عند البصريين ومن وافقهم منصوب لفظًا أو محلًا، لأنه مفعول به، وفعله لازم الإضمار دلَّ عليه حرف النداء، أن حرف النداء ينوب عن الفعل وهو محذوف، لأنه يعتمد على قوة القرائن.
- ومن أظهر الإشكالات التي تعترض النحاة في المفعول معه مسألة العطف والمصاحبة، بمعنى: متى يعرب الاسم التالي للواو معطوفًا على الاسم الذي قبله، وذهب الجواري إلى أن النحاة تكّلفوا الجهد في توجيه المسائل حتى يجعلوا كلّ اسم من الأسماء المنصوبة مفعولاً للفعل على طريقة ما، فمن ينظر في كتبهم يدرك أن هذا المفهوم للمفعولية لا يمكن أن ينطبق على هذه الأسماء انطباقًا حقيقيًا.

- وأن النحاة إن لم يجدوا فعلاً يكون عاملاً للنصب في الظرف، قدروه، أو حاولوا البحث عن عامل غيره، فقالوا: معنى الفعل. فنرى المبرد يقدر الناصب معنى الفعل الذي لم يذكر في الجملة، فنصب يوم الجمعة في قولك: الملك لك يوم الجمعة بمعنى تملّك.

الهوامش

١. الكتاب، لسيبويه ،١٨٢/٢.
٢. أسرار النداء في لغة القرآن، لإبراهيم حسن ،٣٢.
٣. الكتاب، لسيبويه،٢٩١/١.
٤. الخصائص، لابن جنى ،١٨٧/١.
٥. المقتضب، للمبرد،٢٠٢/٤.
٦. الخصائص، لابن جنى ،٢٧٨/٢.
٧. الهمع، للسيوطي،٣٢/٢.
٨. اسرار النداء في لغة القرآن الكريم، لإبراهيم حسن، ١٨.
٩. الجملة العربية، للدكتور فاضل السامرائي، ١٦.
١٠. الكتاب، لسيبويه ،٢٩١/١.
١١. شرح شذور الذهب، لابن هشام، ٢١٥.
١٢. الهمع، للسيوطي،٣٢/٢.
١٣. الرد على النحاة، لابن مضاء، ٧٩.
١٤. العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، ٢٣٩/١.
١٥. المصدر نفسه، ٤٨٩/٢.
١٦. المصدر نفسه، ١٥٥/٣.
١٧. المصدر نفسه، ٥٠١/٣.
١٨. ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢٢٤٧/٥.
١٩. شرح شذور الذهب، لابن هشام، ٢١٦.
٢٠. شرح ابن عقيل، لابن عقيل،٢٩٧/٢.
٢١. ارتشاف الضرب، لأبي حيان ،٢٢٤٩/٥.
٢٢. تطور المصطلح النحوي البصري، للعبابنة، ١١٣.
٢٣. الكتاب، لسيبويه ،٦٥/٢.
٢٤. شرح ابن عقيل، لابن عقيل،٢٩٧/٢.

٢٥.المفصل، للزمخشري، ٥٩.

٢٦.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، ٣٥/٢-٣٦.

٢٧.شرح ابن عقيل، لابن عقيل،٣٠٠/٢.

٢٨.ارتشاف الضرب، لأبي حيان ،١٤٧٨/٣.

٢٩.شرح ابن عقيل، لابن عقيل،٣٠٠/٢.

٣٠.ارتشاف الضرب، لأبي حيان ،١٤٧٧/٣.

٣١.الكتاب، لسيبويه،٢٥٣/١.

٣٢.الكتاب، لسيبويه،٢٥٣/١.

٣٣.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون ،٥٧٩/٢.

٣٤.المصدر نفسه،،١٥٨/٣.

٣٥.المصدر نفسه، ٥٥٣/٣.

٣٦.ينظر: شرح الرضى على الكافية ، ١٠/٢، شرح المفصل، لابن يعيش، ٥٥/٢، التعريفات للجرجاني ٨٨،أسرار العربية، للأنباري،١٧٤/١.

٣٧.اللمع ،لابن جنى ،٤٢/١.

٣٨.شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ٣١١.

٣٩.ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الانصاري،٢٣٥/١.

٤٠.شرح المفصل،٢/ ٥٥.

٤١.الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري،٢٥٧/١.

٤٢.همع الهوامع، للسيوطي،٨/٢.

٤٣.الأشباه والنظائر، للسيوطي،١٨٢/٢.

٤٤.شرح المفصل،٥٥/٢.

٤٥.همع الهوامع ، للسيوطي ،٨/٢.

٤٦.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، ١/ ٢٦٢.

٤٧.المصدر نفسه، ١/ ٢٦١.

٤٨.المصدر نفسه،،٢٦/٢.

٤٩.المصدر نفسه،،١٠٠/٢.

٥٠.المصدر نفسه، ١٤٥/٣.

٥١.الكتاب، لسيبويه، ٢٠٤/١.

٥٢.في علم النحو دراسة ومحاورة،لأحمد ماهر البقري، ٢٣٨.

٥٣.شرح الانموذج، للزمخشري، ٥١.
٥٤.دراسات في نظرية النحو،لصاحب أبو جناح، ٢٧.
٥٥.إحياء النحو، لمصطفى ابراهيم، ٣١.
٥٦.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، ١/ ٢٥٨.
٥٧.المصدر نفسه، ٣٥٦/٢.
٥٨.المصدر نفسه، ٤٨٥/٢.
٥٩.المصدر نفسه، ١٠٢/٣.
٦٠.المصدر نفسه، ٥٣٨/٣.
٦١.المقتضب، للمبرد،٣٨٩/٤.
٦٢.أصول في النحو، لابن السراج ،٢٨١/١.
٦٣.الكتاب، لسيبويه ،٣٠٩/٢.
٦٤.مجالس ثعلب، لثعلب، ١٥٤.
٦٥.الازهية في علم الحروف، للهروي النحوي، ٢٦.
٦٦.اللمحة في شرح اللحمة ،لابن الصائغ ،٤١٠/١.
٦٧.الكافية في النحو، لابن الحاجب، ١١٣.
٦٨.المستصفى في علم الأصول، للغزالي، ١٨٩.
٦٩.المنصوبات في ضوء كتاب النحو لإبراهيم مصطفي،للبوالصة ،٤٣.
٧٠.المصدر نفسه،،٢٩٩/٢.
٧١.المصدر نفسه،،٥٨٧/٢.
٧٢.نحو التيسير، لأحمد عبد الستار الجواري ، ٨٤.
٧٣.ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، ٣/ ١٤٦٦.
٧٤.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون ،٧٤/١.
٧٥.المصدر نفسه،٢٣١/١.
٧٦.المصدر نفسه،٩١/٢.
٧٧.المصدر نفسه،١٠٥/٢.
٧٨.المقرب، لابن عصفور، ٢٢٥.
٧٩.معاني الحروف، لعلي بن عيسى ، ٦٠.
٨٠.سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ١٢١.
٨١.الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، مسألة ٦٦٢ /٤٧٤.

٨٢.أوضح المسالك، لابن هشام، ٥٤-٥٥.
٨٣.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون ،٢٩٩/١.
٨٤.المصدر نفسه،٤٥٥/١.
٨٥.المصدر نفسه،٢١٦/٢.
٨٦.المصدر نفسه،٤٣٨/٢.
٨٧.علل النحو، لابن الوراق، أبو الحسن محمد عبد، ٤٩٢.
٨٨.إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ٢٢.
٨٩.شرح الانموذج في النحو، للزمخشري، ٤١ .
٩٠.في النحو العربي،للدكتور مهدي المخزومي ،١٠٥.
٩١.نحو المعاني، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، ٤٤.
٩٢.ارتشاف الضرب، لأبي حيان،١٣٦٠/٣.
٩٣.همع الهوامع، للسيوطي،١١٦/٢.
٩٤.العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون ،٧٩/١.
٩٥.المصدر نفسه،،٣٧٦/١.
٩٦.المصدر نفسه،،٥٢/٢.
٩٧.المصدر نفسه،،٩٢/٢ .
٩٨.اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ٢٧١/١.
٩٩.المقتصد في شرح الايضاح، للجرجاني،٦٣٢/١.
١٠٠. التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ٢٤٠.
١٠١. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ٢٣١.
١٠٢. نحو التيسير،للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، ٨٥.
١٠٣. المقتضب، للمبرد،٢٩٩/٤.
١٠٤. المصدر نفسه،٣٢٩/٤.
١٠٥. دراسات نقدية في نظرية النحو العربي،لعبد الرحمن أيوب ، ٢٩.
١٠٦. المفصل، للزمخشري، ٧٢.
١٠٧. المصدر نفسه ،٧٢.
١٠٨. شرح الكافية، لرضي الدين، ٧٢.
١٠٩. الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، مسألة٢٤٥/٢٩١.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي المتوفى: ٧٤٥ ه - تحقيق وشرح ودراسة :رجب عثمان محمد مراجعة :رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة :الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، كمال الدين أبو البركات ت ٥٧٧ ه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ط ٤، ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح الأنموذج في النحو، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨ ه، تحقيق الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، حققه وعلق عليه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٠.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث ،أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ).
تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ ه) تحقيق :الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة الطبعة :الأولى، ٢٠١٠ م.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة المؤلف :محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ، ـ تحقيق :إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة :الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ).
- معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٣.
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المفصل في صنعة الإعراب :أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ(تحقيق :د. علي بو ملحم الناشر :مكتبة الهلال – بيروت الطبعة :الأولى، ١٩٩٣.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت
- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيًا : المراجع العربية

- إحياء النحو ،إبراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،٢٠١٤م.
- اسرار النداء في لغة القرآن، ابراهيم، ابراهيم حسن ،مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة ،١٩٧٨م.
- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، يحيي عطية عبابنة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ،٢٠٠٦م
- التصنيف النحوي ، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م.
- الجملة العربية والمعنى ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، ٢٠٠٠م.

- دراسات نقدية في نظرية النحو العربي، أيوب عبد الرحمن ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٥٧م
- في علم النحو دراسة ومحاورة ، أحمد ماهر البقري ، مطبعة فينوس ، مصر ، ١٩٨١م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م.
- نحو التيسير ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م.
- نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري، وهو من منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد ،١٩٧٤.
- المنصوبات في ضوء كتاب النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليلية ، رسالة دكتوراة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٧م.